

العربية في صدارة التحول الوطني السعودي د. فيصل بن غازي الحازمي



في خطوة تحمل دلالات عميقة تتجاوز البعد اللغوي إلى أفق وطني وثقافي واستراتيجي، وافق مجلس الوزراء السعودي في جلسته المنعقدة بتاريخ 3 فبراير 2026، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية.

ويعكس هذا القرار وعياً متقدماً بدور اللغة في بناء الهوية وصناعة الإنسان ومواكبة التحول التنموي الشامل، كما يأتي متسقاً مع ما نصّت عليه المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم التي تقرر أن اللغة العربية هي لغة الدولة.

ولا يمكن النظر إلى هذا القرار بوصفه إجراءً تنظيمياً فحسب، بل هو إعلان وطني صريح يعيد للغة العربية موقعها الطبيعي في قلب المشروع التنموي للمملكة. فاللغة هنا ليست مجرد أداة تواصل، بل مكوّن سيادي يعكس هوية الدولة، ويؤدّد خطابها، ويؤسس لبيئة معرفية أكثر تماسكاً وقدرة على الإنتاج والتأثير.

ويمثل اعتماد السياسة الوطنية للغة العربية نقلة نوعية في التعامل مع اللغة، إذ ينقلها من دائرة المبادرات الجزئية والجهود المتفرقة إلى إطار وطني شامل ينظم استخدامها، ويعزز حضورها في القطاعات الحكومية والتعليمية والإعلامية والثقافية، ويضمن استدامتها بوصفها لغة عمل ومعرف.

ويأتي هذا التحول في وقت تتسارع فيه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتترايد فيه التحديات المرتبطة بتراجع استخدام العربية في بعض المجالات، خصوصاً مع التوسع الرقمي والانفتاح العالمي.

ومن هنا، فإن ترسيخ العربية في المراسلات الرسمية والتعليم والإعلام والخدمات العامة يمثل خطوة ضرورية لضمان جودة التواصل المؤسسي، وتعزيز الانتماء الثقافي، ورفع كفاءة المحتوى المحلي، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة ويواكب طموحات رؤية المملكة.

ومن أبرز آثار هذا القرار ما يُنتظر أن يحدثه من حراك واسع في صناعة المحتوى العربي بمختلف أشكاله، سواء الإعلامي أو التعليمي أو الرقمي أو الإبداعي. فتعزيز استخدام اللغة العربية بجودة عالية يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار في المحتوى المحلي، ويرفع قدرته على المنافسة والانتشار، ويعزز حضور المملكة الثقافي والمعرفي في الفضاءين الإقليمي والدولي، ويعيد الاعتبار للعربية بوصفها لغة قادرة على مواكبة العصر وصناعة المعرفة.

كما تكتسب السياسة الوطنية للغة العربية أهمية خاصة في ظل التنوع اللغوي داخل المجتمع السعودي، حيث يشكل غير الناطقين بالعربية نسبة مؤثرة من المقيمين والزائرين. وهنا تبرز السياسة بوصفها إطاراً متوازناً يرسّخ العربية لغة جامعة في الفضاء العام، ويشجع على تعلمها واستخدامها، دون تعارض مع متطلبات التواصل الدولي أو إقصاء للغات الأخرى، بما يحفظ الهوية ويعزز الانفتاح الواعي في آن واحد.

ويمتد أثر القرار إلى المجال العلمي والمعرفي، من خلال تنشيط حركة توليد المصطلحات الحديثة في مختلف العلوم، ودعم إعداد القواميس والمعاجم العربية المتخصصة لتكون مرجعيات موحدة تخدم التعليم والبحث العلمي والترجمة وصناعة المعرفة. ويسهم هذا التوجه في استعادة الدور التاريخي للعربية كلغة علم وفكر، قادرة على استيعاب المفاهيم المعاصرة والتعبير الدقيق عنها، بما يدعم توطين المعرفة ويعزز الإنتاج العلمي المحلي.

ومن الناحية التعليمية، يؤكد اعتماد اللغة العربية حقيقة أن التعلم باللغة الأم يعزز الفهم والاستيعاب، وينمّي التفكير النقدي والتحليلي، ويمكّن المتعلم من التفاعل مع المعرفة بعمق أكبر، كما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص وتقليل الفجوات الناتجة عن إتقان اللغات الأجنبية. أما على المستوى الإداري والاقتصادي، فإن استخدام العربية يرفع كفاءة التواصل داخل المؤسسات، ويحد من الأخطاء وسوء الفهم في المراسلات والإجراءات، ويسهم في توحيد المصطلحات وتقليل تكاليف الترجمة ومخاطرها القانونية، ويدعم الكفاءات الوطنية ويعزز فرص التوظيف.

وفي الجانب القانوني والتنظيمي، تضمن اللغة العربية وضوح النصوص التشريعية والتنظيمية والعقود، وتحد من التفسيرات المتباينة، وتعزز الشفافية والثقة، وتدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة. كما يحمل اعتماد العربية بعداً سيادياً واستراتيجياً يعكس استقلالية الدولة في صناعة قراراتها، ويعزز حضورها الثقافي والحضاري إقليمياً ودولياً، بوصف اللغة أحد أهم أدوات القوة الناعمة.

ومع التحول الرقمي المتسارع، تتعاظم أهمية اللغة العربية في المجال التقني، من خلال إثراء المحتوى الرقمي العربي، ودعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية، وتوسيع الوصول إلى الخدمات الإلكترونية لجميع فئات المجتمع. ولتحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع، تبرز الحاجة إلى حوكمة فعالة تضمن جودة التنفيذ واستدامته، عبر متابعة دقيقة وتقييم مستمر، بما يحول السياسة من وثيقة تنظيمية إلى ممارسة مؤسسية راسخة.

إن موافقة مجلس الوزراء على السياسة الوطنية للغة العربية تمثل قراراً ثقافياً وتنموياً واستراتيجياً في آن واحد، يعكس رؤية عميقة لدور اللغة في بناء الإنسان وتعزيز الهوية الوطنية وصناعة المستقبل. وهو قرار يضع اللغة العربية في موقعها الطبيعي في قلب التحول الوطني، ويفتح أمامها أفقاً جديداً لتكون لغة العصر، كما كانت يوماً لغة الحضارة.

د / فيصل بن غازي الحازمي